

## Morphological analysis of word structure in the Arabic linguistic heritage A descriptive study in light of the principle of branching from roots

Naamane Boutahra

Laboratory of Islamic Sciences in Algeria, University of Batna 01 (Algeria), E-mail:

[naamane.boutahra@univ-batna.dz](mailto:naamane.boutahra@univ-batna.dz)

Received: 02/2025, Published: 05/2025

### Abstract:

The study seeks to highlight the most important principles and laws of word analysis in the Arabic language, in light of the principle of branching from the roots, which is an important principle in the Arabic linguistic heritage, based on distinguishing between the original linguistic units and the sub-units through precise linguistic foundations. To achieve this goal, I relied on the descriptive approach to explain the mechanisms through which they branch into multiple sub-images, and the role of some morphological structures in returning these images to their origins.

**Keywords:** Morphological analysis; word structure; branching; roots.

### التحليل الصرفي لبنية الكلمة في التراث اللغوي العربي دراسة وصفية في ضوء مبدأ التفرع عن الأصول

نعمان بوطهرة

مخبر العلوم الإسلامية في الجزائر، جامعة باتنة 01 (الجزائر)، البريد الإلكتروني: [naamane.boutahra@univ-](mailto:naamane.boutahra@univ-batna.dz)

[batna.dz](mailto:naamane.boutahra@univ-batna.dz)

الملخص:

تطمح الدراسة إلى إبراز أهم مبادئ وقوانين تحليل الكلمة في اللسان العربي، في ضوء مبدأ التفرع عن الأصول، وهو مبدأ هام في التراث اللغوي العربي، ينبني على التمييز بين الوحدات اللسانية الأصلية والوحدات الفرعية من خلال أسس لسانية دقيقة على غرار العلامة اللغوية، والإطلاق والتقييد، والاستحقاق اللغوي، وشيوع الاستعمال. ولتحقيق هذه الغاية استندت على المنهج الوصفي القائم على الملاحظة العلمية والتحليل الأنلي للكلمة العربية الأصلية، وبيان الآليات التي تنفرع من خلالها إلى صور فرعية متعددة، ودور بعض البنى الصرفية في رد هذه الصور إلى أصولها. وقد تهيكلت في مطلبين؛ خُصص الأول لتحديد مفهوم مبدأ التفرع عن الأصول في الدرس اللغوي، وبيان الأسس اللغوية الوصفية التي يقوم عليها هذا المبدأ، واهتم الثاني بتحليل الكلمة العربية في التراث العربي في ضوء هذا المبدأ.

الكلمات المفتاحية: التحليل الصرفي؛ بنية الكلمة؛ التفرع؛ الأصول.

### 1. المقدمة:

لا شك أن اللغة العربية تنطوي على كثير من الخصائص التي تؤهلها لتكون من أرقى اللغات، فقد اصطفاهما الحق تبارك و تعالی وعاءً لخطابه الأخير ، موجهاً للبشرية جمعاء إشارة إلى عالميتها، وقد ورد في الذكر الحكيم ما يدل على طاقاتها التعبيرية الهائلة في أكثر من موضع؛ فأثنى الحق – عز وجل- على فصاحتها وبيانها في قوله : ﴿لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ﴾

[النحل/103]، وقوله- جل في علاه: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ\* عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ\* بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾[الشعراء/195].

ولقد استمالت هذه اللغة علماء أفاضل؛ دأبوا منذ أزمنة مبكرة على تدارسها والغور في أعماقها لاستكناه أسرارها، وبيان ما تنطوي عليه من دُرر ونفائس، سعياً للحفاظ على لغة القرآن الكريم من اللحن والخطأ، وحرصاً على الفهم الصحيح لمعانيه ومقاصده، فأثمرت جهودهم في رحابه صرحاً لغوياً جمازاً خيراً بالأفكار والنظريات التي تبقى شاهدة على عبقرية لسانية فذة.

ولا شك أن المستوى الصرفي يشغل حيزاً هاماً من هذا الصرح العلمي؛ كونه يتناول بالتحليل أحد أعظم أنظمة اللغة أهمية، وأكثرها دقة، وأهم ما يقوم عليه تحليل هذا النظام هو ما يعرف بمبدأ الأصالة والفرعية، حيث يهتم - من جهة- بالبنى الصرفية التي تتشكل من خلالها الكلمة العربية، والتغيرات المتعددة التي تطرأ عليها وفق قوانين صوتية صرفية محددة، وبيّن- من جهة ثانية- الآليات التي تمكن الكلمات الفرعية من العودة إلى أصولها، من خلال بنى خاصة، على غرار البنية التصغيرية، وبنية جمع التكسير، والنسب، والضمير.

وللإشارة فإن مبدأ التفريع عن الأصول قد سائر عملية التقعيد اللغوي منذ مراحل الأولى، وامتد في كل فروع الدرس اللغوي ومستوياته، وينبني هذا المبدأ على التمييز بين الوحدات اللسانية الأصلية، والوحدات المتفرعة عنها، من خلال أسس قائمة على الوصف والتحليل اللساني الدقيق؛ على غرار: العلامة اللغوية، والإطلاق والتقييد، وشيوع الاستعمال، والاستحقاق اللغوي، والقوانين الصوت صرفية كالزيادة، والحذف، والإعلال، والإبدال، والقلب المكاني.

وفي ضوء هذا التصور جاءت هذه الدراسة مُحاولَةً لإبراز أهم الأسس والقوانين التي تحلل وفهما الكلمة العربية صرفياً، نظراً لأهمية هذا النظام في تشكيل اللغة العربية؛ حيث تتجلى فيه أهم مظاهر عظمتها وتفوقها، وذلك بالإجابة عن إشكالية بحثية مفادها التساؤل التالي:

ما الأسس والقوانين التي اعتمدها الصرفيون في تحليل الكلمة العربية في ظل مبدأ التفريع عن الأصول؟ وكيف جسدها لإبراز خصائص النظام الصرفي للعربية؟  
وتتفرع عن هذه الإشكالية التساؤلات الجزئية التالية:

- ما الأسس اللسانية التي يقوم عليها مبدأ التفريع عن الأصول الذي حللت بموجبه الكلمة العربية؟
- ما القوانين الصوت الصرفية التي تتفرع من خلالها الكلمة العربية إلى صور متعددة؟
- كيف ترد الكلمات الفرعية في العربية إلى أصولها حفاظاً عليها من الزوال والاندثار؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات تهيكلت الدراسة في مطلبين؛ خُصص الأول لتحديد مفهوم مبدأ التفريع عن الأصول في الدرس اللغوي، مع بيان الأسس اللغوية الوصفية التي يقوم عليها، واهتم الثاني ببيان أسس تحليل الكلمة العربية في ضوء هذا المبدأ من خلال تفرعها عن طريق القوانين الصوت صرفية- من جهة-، وتحليل آليات رد الفروع إلى أصولها من خلال بعض البنى الصرفية، على غرار بنيات التصغير، وبنيات جموع التكسير، والنسب، والضمير.

وقد اقتضت طبيعة الدراسة توخي المنهج الوصفي، من خلال آليات الملاحظة والمعالجة والتحليل الآني للوحدات الصرفية، وبيان العلاقة بين أصولها وفروعها، للوقوف على أسس ومبادئ التحليل الصرفي للكلمة العربية من جهة، وبيان خصائص النظام الصرفي الذي يشهد على دقة هذه اللغة، وبراعتها في الانتقال من صورة إلى أخرى، وما ينجم عن هذه التغييرات الصرفية من طاقات هائلة في التعبير عن المعاني والأفكار.

## 2. ماهية مبدأ التفريع عن الأصول في الدرس اللغوي

### 1.2 مفهوم التفريع عن الأصول:

#### 1.1.2 الأصل والفرع في اللغة:

جاء في اللغة أن الأصل هو أسفل كل شيء، وجمعه أصول لا يكسر على غير ذلك، يقال: استأصلت الشجرة؛ أي: ثبت أصلها<sup>1</sup>، وأما الفرع فهو أعلى كل شيء وجمعه فروع، وفرع الشجرة: غصنها<sup>2</sup>، ومنه فإن العلاقة بين اللفظتين هي علاقة قوة وافتقار؛ فالفرع محتاج والأصل محتاج إليه كما أن الأصل يدل على الثبات والديمومة، بينما ينطوي الفرع على معنى التغيير والتجدد؛ فأصل الشجرة جذعها الذي يرتبط بالأرض، وفرعها أغصانها التي تمتد في السماء، والأغصان تكمل الجذع لتشكيل الشجرة، كما أن الأغصان تنمو وتتغير وتتجدد بينما يبقى الجذع ثابتاً ومستقراً على الدوام، ويطالعنا هذا المعنى في قوله - عز وجل - ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ﴾ [إبراهيم/24].

#### 2.1.2 الأصل والفرع في الاصطلاح:

إن الحديث عن الأصالة والفرعية واسع ومتشعب، ومرد هذا لتشعب موضوعاته في علوم شتى، وهو في علوم اللغة مفهوم يقوم على التمييز بين الوحدات اللغوية الأصول والوحدات التي تتفرع عنها، يقول أبو البقاء العكبري (ت612هـ): "أما الفرع والأصل فهما في هذه الصناعة غيرهما في صناعة الأقيسة الفقهية، والأصل هاهنا يراد به الحروف الموضوعية وضعا أوليا، والفرع لفظ يوجد في تلك الحروف مع نوع تغيير ينضم إليه معنى زائد عن الأصل"<sup>3</sup>، ولعله هنا يقصد أصل الأولية وأصل التجرد من الزيادة.

وهناك من الدارسين من تعامل مع مسألة الأصالة والفرعية كفكرة ذهنية مجردة، أو "صورة ذهنية تعتبر ثابتاً من ثوابت التحليل اللغوي، ترد إليه أنواع الكلمات المختلفة، وتستأنس به شواردها وأوابدها، فإذا ما تم ذلك وخضعت لذلك الأصل سهل للنحاة بناء قواعده على هذه الأصول"<sup>4</sup>

وللإشارة فإن مبدأ الأصالة والفرعية يتجذر في كل فروع الدرس اللغوي ومستوياته؛ فاللغة الأم تتفرع بمرور الزمن إلى لهجات عدة كتفرع العربية والعبرية عن السامية وهذا ما يعرف بالسلالات اللغوية، والأصوات الأصلية تتفرع إلى أصوات فرعية من خلال قوانين التجاور، والتنوّعات الأدائية اللهجية، وتتفرع الكلمات الأصلية بدورها إلى صور فرعية من خلال الاشتقاق، والقوانين الصوت الصرفية على غرار الإبدال، والإعلال، والقلب المكاني، والإدغام، والحذف، والزيادة، كما تتفرع التراكيب الجمالية الأصلية إلى تراكيب فرعية من خلال الحذف، والزيادة، وتغيير الرتبة، كما يفرق الدارسون بين الدلالة الأصلية الحقيقية والدلالات الفرعية المستفادة من سياق الكلام، وفي مجال العروض هناك فرق بين التفعيلة الأصلية، والتفعيلات المتفرعة عنها من خلال الزحافات والعلل، ولهذا يمكن القول إن مبدأ التفرع عن الأصول هو من المبادئ الرئيسة التي سايرت نشأة الدرس اللغوي العربي، وأسهمت في تطوره.

## 2.2 الأسس اللسانية لمبدأ التفرع عن الأصول:

### 1.2.2 العلامة اللغوية:

عَدَّ علماء العربية القدامى الوحدة اللغوية المُعلّمة فرعا، والوحدة غير المُعلّمة أصلا، حيث ميزوا في شكل ثنائيات متقابلة بين المذكر والمؤنث، وبين النكرة والمعرفة، وبين المفرد والمثنى والجمع؛ يقول ابن يعيش (ت643هـ): "لَمَّا كَانَ الْمَذْكَرُ أَصْلًا وَالْمُؤنثُ فِرْعَا عَلَيْهِ لَمْ يَحْتَجِ الْمَذْكَرُ إِلَى عِلْمَةٍ؛ لِأَنَّهُ يُفْهَمُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ؛ إِذْ كَانَ الْأَصْلُ، وَلَمَّا كَانَ التَّأْنِيثُ ثَانِيًا لَمْ يَكُنْ بَدُّ مِنْ عِلْمَةٍ تَدُلُّ عَلَيْهِ"<sup>5</sup>، فبناء على هذا الأساس فإن الاسم المذكر هو الأصل كونه لا يحتاج إلى علامة للتذكير، والاسم المؤنث فرع لأنه يحتاج إلى علامة دالة على التأنيث.

ووفق هذا الأساس جعل النحويون "علامة للتثنية والجمع، ولم يجعلوا علامة للإفراد، لَمَّا كَانَتِ التَّثْنِيَةُ وَالْجَمْعُ فِرْعَيْنِ عَنِ الْإِفْرَادِ"<sup>6</sup>، كما بينوا أن "التعريف فرع على التنكير؛ لِأَنَّ أَصْلَ الْأَسْمَاءِ أَنْ تَكُونَ نَكَرَاتٍ، وَلِذَلِكَ كَانَتِ الْمَعْرِفَةُ ذَاتَ عِلْمَةٍ"<sup>7</sup>، فالاسم المفرد أصل، والمثنى والجمع فرعان عليه كونهما يحتاجان لعلامة، والتنكير أصل والتعريف فرع عليه كونه يحتاج لعلامة تدل عليه، ومنه فإن المفتقر إلى علامة دالة عليه هو الفرع، والمستغني عنها هو الأصل.

### 2.2.2 الإطلاق والتقييد:

تتحدّد هذه القاعدة اعتماداً على كيفية تَوَزُّعِ الوحدات اللغوية في سياقاتها المتعددة؛ إذ الأصل هو ما يرد مطلقاً دون شرط، والفرع هو ما يتقيد بشروط توجبه، ومن أمثلة ذلك فرعية الإمالة وأصالة التفخيم؛ يقول ابن الأنباري (ت686هـ): "هي (الإمالة) فرع على التفخيم، والتفخيم هو الأصل، بدليل أن

الإمالة تفتقر إلى أسباب توجبها، وليس التفخيم كذلك، فإن قيل: فما الأسباب التي توجب الإمالة؟ قيل: هي الكسرة في اللفظ، أو كسرة تعرض للحرف في بعض المواضع، أو الياء الموجودة في اللفظ، أو لأن الألف منقلبة عن الياء، أو لأن الألف تنزل منزلة المنقلبة عن الياء، أو الإمالة لإمالة<sup>8</sup>. فالإمالة تحدث لأسباب صوتية توجبها لتحقيق الانسجام الصوتي في بنية الكلمة وبالتالي هي صورة فرعية عن التفخيم الذي هو الأصل.

ومن أمثلة مبدأ الأصالة والفرعية وفق قاعدة الإطلاق والتقييد تاء "افتعل"؛ التي تُقلب طاءً إذا جاورت أحد الحروف المجهورة المطبقة المستعلية، وهي: الضاد والصاد والطاء والظاء<sup>9</sup>، فأصل "اصطبر" هو "اصتبر"، وأصل "اضطرب" هو "اضترب".

أمّا إذا جاورت أحد الأحرف المجهورة: الزاي والذال والذال؛ فتُقلب دالاً لمناسبتها هذه الحروف في الجهر، والتاء في المخرج<sup>10</sup>، وبهذا فإن "ازدان" أصلها "ازتان"، و"إذكر" أصلها "إذتكر"، و"إذراً" أصلها "إذتراً"، فالكلمة العربية تنتقل إلى صور فرعية وفق هذا الأساس لتحقيق المماثلة والانسجام الصوتي، ومجانبة الثقل في النطق.

### 3.2.2 الاستحقاق اللغوي:

تتجسد هذه القاعدة في قول النحاة: "الأصل يتصرف ما لا يتصرف الفرع"<sup>11</sup>، و"يجوز أن يثبت للأصل ما لا يثبت للفرع"<sup>12</sup>. ومن أمثلة هذه القاعدة أصالة الاسم في الإعراب وفرعية الفعل فيه، وأصالة الفعل في البناء وفرعية الاسم فيه؛ يقول الزّجّاجي (ت 337هـ): "فكل اسم رأيتة معرباً فهو على أصله، لا سؤال فيه، وكل اسم رأيتة مبنياً فهو خارج عن أصله لعله لحقته، فأزالتة عن أصله، فسبيلك أن تسأل عن تلك العلة حتى تعرفها، وكل فعل رأيتة معرباً فقد خرج عن أصله لعله لحقته"<sup>13</sup>، فالفعل المضارع يعرب لمضارعه الاسم، وتُبنى بعض الأسماء لأنها تشبه الأفعال.

ويؤكد ابن يعيش (ت 643هـ) أصالة عمل الفعل وفرعية عمل الاسم والحرف، في قوله: "أصل العمل إنما هو للأفعال، وإذا عُلم ذلك فليعلم أن الفروع أبداً تنحط عن درجات الأصول فلما كانت أسماء الفاعلين فروعاً على الأفعال، كانت أضعف منها في العمل"<sup>14</sup>، وبهذا قُيّد عملُ اسم الفاعل بشروط؛ إذ لا بد أن يكون دالاً على الحال أو الاستقبال، وأن يكون مسبقاً بمبتدأ، أو نفي أو استفهام، أو موصوف، أو نداء.

### 4.2.2 التعميم والتخصيص:

تتحقق هذه القاعدة بدلالة الأصل على المعنى العام، بينما يكتفي الفرع بالمعنى الخاص؛ حيث يمكن القول إن الأصل يشمل الفرع دلالياً، حيث يمكن رد الفرع للأصل، ولا يمكن رد الأصل للفرع، وقد أشار ابن جني (ت 392هـ) لهذه المسألة في قوله معرفاً الصوت: "والصوت مذكر لأنه مصدر بمنزلة "الضرب" و"القتل" و"الغدر" و"الفقر"، فأما قول رويشد بن كثير الطائي<sup>15</sup> [البسيط]:

يا أيها الراكب المُرْجِي مَطِيَّتَهُ سائل بني أسدٍ ما هذه الصَوْتُ؟

فإنما أنثه(الصوت) لأنه أراد الاستغاثة، وهذا من قبيح الضرورة؛ أعني تأنيث المذكر، لأنه خروج عن أصل إلى فرع، و إنما المستجاز من ذلك رد التأنيث إلى التذكير، لأن التذكير هو الأصل، بدلالة أن الشيء مذكر، وهو يقع على المذكر والمؤنث، فعلمت بهذا عموم التذكير، وأنه هو الأصل الذي لا ينكسر<sup>16</sup>، ومنه فإن الاسم النكرة أصل، والاسم المعرف فرع عنه ، لأن الاسم النكرة يدل على العموم، بينما يدل الاسم المعرف على المعنى الخاص.

### 5.2.2 شيوع الاستعمال:

عد النحاة ما كان شائعاً استعماله أصلاً، وما كان قليلاً نادراً فرعا عنه؛ "فإذا كان لفظان بمعنى واحد، ولا فرق بينهما لفظاً إلا بحرف في أحدهما يمكن أن يكون بدلاً من الحرف الذي في الآخر، فإن كان أحدهما أقل استعمالاً من الآخر، فذلك الحرف في ذلك الأقل استعمالاً بدلاً من الحرف الذي في مثل ذلك الموضع من الأكثر استعمالاً... والثعالبي والثعالبي بمعنى واحد والأول أقل استعمالاً من الثاني"<sup>17</sup>، ومنه فإن كلمة الثعالبي أصلية، وكلمة الثعالبي فرعية عنها.

والذي يتضح مما سبق ذكره إن مبدأ الأصالة والفرعية الذي يمتد في كل فروع الدرس اللغوي ومجالاته، ليس افتراضاً وهمياً مجرداً، بل هو نظرية لسانية تقوم على أسس وصفية دقيقة تشكل آليات انزياح الوحدات اللغوية الأصلية إلى صور فرعية متعددة، الأمر الذي يثري اللغة بكثير من الكلمات والمعاني- من جهة-، ويخلصها من الثقل- من جهة ثانية-.

### 3. بنية الكلمة العربية في ضوء مبدأ التفريع عن الأصول:

لا شك أن التصريف " أشرف شطري العربية"<sup>18</sup>، وهو ميزان العربية الذي تعرف به أحوال أبنيتها من خلال " تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة بمعان مقصودة لا تحصل إلا بها"<sup>19</sup>؛ فهو يعنى بأبنية الكلمات الأصلية وتحويلها إلى أبنية فرعية عن طريق الزيادة والحذف والإعلال والإبدال والتضعيف، كما يهتم بما يطرأ داخل بنية الكلمة من تغييرات تتعلق بعلاقات الأصوات بعضها ببعض، وبالتالي فهو يتداخل مع علم الأصوات.

ويتجسد مبدأ التفريع عن الأصول في المستوى الصرفي للسان العربي بصفة أدق في أساسين اثنين:

أولهما تفرع الأصل الواحد إلى فروع متعددة من خلال القوانين الصوت صرفية على غرار الزيادة، والحذف، والإعلال، والإبدال، والإدغام، والقلب المكاني.

ويتمثل الثاني في وظائف بعض البنى الصرفية في حفظ الكلمة العربية من خلال رد هذه الفروع إلى أصولها، على غرار التصغير، والتكسير، والنسب والضمير.

### 1.3 تفرع الكلمة الأصل إلى صور متعددة:

تتسم الأصوات العربية بتأثير بعضها في بعض حين تتجاور في بنية الكلمة حسب قوانين صوت صرفية، حيث تؤدي إلى تغيير في بنية الكلمة، فنعدّل عن أصلها إلى صور فرعية متعددة حيث يُمدُّ هذا التفرع العربية بثروة لغوية كبيرة، ويمكن لهذا التفرع أن يتحقق من خلال القوانين التالية:

### 1.1.3 الزيادة:

اهتم الصرفيون بالأصوات المشكّلة لبنية الكلمة العربية، وميزوا بين الأصلي منها والزائد، والزيادة " أن يُضاف إلى مادة الكلمة الأصلية حروف ليست منها تسقط في بعض تصاريفها"<sup>20</sup>.

ويمكن أن تتحقق الزيادة بتكرار صوت من أصول الكلمة، كتكرار العين في صيغة " فَعَّلَ "، أو تكرار اللام في صيغة " اِفْعَلَّ "، أو تكرار الفاء والعين معا في صيغة " اِفْعَلَّ ". كما تتحقق أيضا بالأحرف العشرة المجموعة في عبارة "سألتمونيها"<sup>21</sup>.

ولمعرفة الحروف الزائدة من الأصلية دأب الصرفيون على " تقليب تصاريف الكلمة على هيئات مختلفة، ليعرف ما يثبت من الحروف وما يسقط منها، فما ثبت هو الأصل، وما سقط هو الزائد"<sup>22</sup>.

ومنه فإن الصور الفرعية للكلمة تنتج عن صورتها الأصلية مع حروف زائدة عن حروفها الأصلية، فالزيادة قانون من قوانين تفرع الكلمة الأصل إلى صور فرعية متعددة.

### 2.1.3 الإعلال:

يختص الإعلال بحروف العلة دون غيرها، وسميت بهذا الاسم لأنها " تتغير ولا تبقى على حال، كالعليل المنحرف المزاج المتغير حالا بحال، وتتغير هذه الحروف لطلب الخفة ليس لغاية ثقلها بل لغاية خفتها، بحيث لا تحتل أدنى ثقل"<sup>23</sup>.

ويكون الإعلال بالحذف، كحذف فاء المثال الواوي في المضارع إذا وقعت بعد ياء مفتوحة وكانت عين المضارع مكسورة، نحو: " وَعَدَ يَعِدُ "، " وَرَزَّ يَزِرُّ "، وعلّة هذا الحذف استئصال النطق، فالأصل في " يَعِدُ " هو: " يُوعِدُ "، والأصل في " يَزِرُّ " هو: " يُوزِرُّ "<sup>24</sup>.

كما يكون بالقلب، وهو تغيير حرف العلة إلى أحد الحروف المماثلة، كقلب الهمزة ألفا نحو: " أَكُلُّ أصلها: " أَ أَكُلُّ "، و" أُؤثِرُ أصلها: " أُؤثِرُ "، و" إِيْتِ أصلها: " إِيْتِ ".

كما يمكن أن يتحقق بالتسكين، وهو " نقل حركة حرف العلة إلى حرف صحيح ساكن قبله وإبقاؤه ساكنا قبل النقل"<sup>25</sup>، وذلك كصوغ الفعل المضارع من الماضي، فيقول أصله " يَقُولُ "، ويبيع أصله " يَبِيْعُ " بسكون الباء وكسر الياء. وعليه يكون الإعلال أحد القوانين التي تعمل على إنتاج صور فرعية متعددة للكلمة العربية؛ إن عن طريق الحذف، وإن بواسطة القلب، وإن من خلال التسكين.

### 3.1.3 الإبدال:

هو " جعل مطلق حرف مكان حرف آخر"<sup>26</sup>، ومن أمثله في العربية صيغة " افتعل " في نحو: اتَّصل

متَّصل أصلها: اوصل موصل، حيث أبدلت الواو تاءً ثم أدغمت في التاء التي بعدها، وكذلك صيغة "

تَفَعَّلَ "، نحو: " أَطَيَّرَ " من " تَطَيَّرَ "، حيثُ أُبدلت التاءُ طاءً، ثم أُدغمت في الطاء التي بعدها وأضيفت همزةُ الوصل.

فعلماء الصرف جعلوا التاء في هذه الصيغ أصلية، وما يرد بديلاً عنها في سياقات خاصة لتحقيق المماثلة والانسجام الصوتي فروعاً لها، حيث حدّدوا أوزانها الصرفية بالتاء، مخرجين ظاهرة الإبدال من الميزان الصرفي، الأمر الذي يدل على دقة فهمهم للإبدال بأنه من قبيل التغييرات الصوتية لا الصرفية.

#### 4.1.3 القلب المكاني:

يعرف بأنه " تقديم حروف الكلمة الواحدة على بعض "27، حيث يعالج إمكانية تفرع الجذر المعجمي الواحد إلى صور متعددة، بسبب قلب أحد حروفه الأصول وتغيير موضعه ويعد الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175 هـ) أول من تفتن لهذا القانون حيث اعتمده في كتاب العين. ومن شأن هذا القانون أن يضمن للعربية توظيف جذر واحد بدل جذرين أو أكثر، فمن الجذر " أَكَلَ " يُشْتَقُّ " كَلًّا " و " لَأَكَ " وهكذا.

والملاحظ مما سبق أن هذه القوانين الصوت صرفية هي علاقات تربط الصورة الأصلية للكلمة العربية بالصور المتفرعة عنها، واللافت للنظر أنه يمكن لهذه الصور الفرعية أن تُرَدُّ إلى أصلها من خلال بعض البنى الصرفية.

#### 2.3 وظائف بعض البنى الصرفية في رد الفروع إلى أصولها:

كما يمكن للأصل الواحد في العربية أن يتفرع إلى صور فرعية متعدّدة من خلال القوانين الصوت صرفية التي تعمل على إزالة الثقل والتنافر بين الأصوات، يمكن أيضاً رد الفروع إلى أصولها اعتماداً على بعض البنى الصرفية على غرار التصغير، والتكسير، والنسب لانسجامها بخصائص صوتية تُمكنها من إزالة علة العدول عن الأصل، وسيحاول البحث الوقوف على هذه البنى بشيء من التفصيل.

#### 1.2.3 البنية التصغيرية:

تصاغ هذه البنية في العربية على ثلاثة أوزان؛ منها " فُعِيل " لتصغير الثلاثي، وفُعَيْل " للرباعي، وأما تصغير الخماسي فيكون على وزن " فُعَيْعِيل "28.

ويُضَمُّ الحرفُ الأول في بنية التصغير " ليختلف بناؤه عن بقية الأبنية الأخرى، والضم أقوى الحركات "29، ويقول السيوطي (ت 911 هـ) معللاً الضم في أول المصغر: " لما كان لا بد من تغيير المصغر ليمتاز عن المكبر بعلامة كان الضم أولى، لأنهم جعلوا الفتح في الجمع، فلم يبق إلا الكسر

والضم، فاختروا الضم لأن الياء علامة للتصغير، ولو كُسرت لاجتمع كسر مع الياء فهربوا إلى الضم  
30"

وتتسم البنية التصغيرية كذلك بفتح الحرف الثاني مع إضافة ياء ساكنة تسمى ياء التصغير، حيث لا يمكن أن تتحقق البنية التصغيرية إلا باجتماع هذه السمات الثلاث؛ فهي بنية متكاملة تزيل أسباب العدول عن الأصل ولعل هذا ما عناه اللغويون في قولهم: "التصغير يرد الأشياء إلى أصولها"<sup>31</sup>، حيث اعتمده في معرفة ما هو أصلي مما هو فرعي سواء عن طريق الإعلال، أو الحذف:

#### - الإعلال:

يرد التصغير الواو التي قلبت ياء في مثل الكلمات: "مِيزَان"، "مِيقَات"، "رِيح"، "قِيمَة"، فأصل الياء في هذه الكلمات هي الواو، فقد أبدلت ياء لعلة سكونها وكسر ما قبلها، والبنية التصغيرية تزيل هذه العلة، فتعود الواو فيها، فيقال: "مُؤَيِّزِين"، و"مُؤَيِّقَات"، و"رُؤَيْحَة" و"قُؤَيْمَة". فقد اقتضى التصغير بضم أوله وفتح ثانيه إزالة علة إعلال الواو، يقول سيبويه (ت 180 هـ): "وإنما أبدلوا الياء لاستنطاقهم هذه الواو بعد الكسرة، فلما ذهب ما يستقلونه رُدَّ الحرف إلى أصله"<sup>32</sup>.

كما يرد التصغير الواو التي قلبت ألفاً، لأن العلة في حدوث هذا الإعلال هي وقوع الواو بعد فتح في مثل الكلمات: "باب"، "ناب"، "غار"، فبإخضاع هذه الكلمات للبنية التصغيرية تصبح: "بُؤَيْب"، "نُؤَيْب"، "عُؤَيْر"، حيث تزول علة الإعلال، فتزد الواو إلى أصلها، كما أنه يتعذر على اللسان العربي النطق بياء التصغير مع الألف، بالإضافة إلى زوال الفتحة، ومنه فإن رجوع الواو إلى أصلها أمر حتمي، يقول سيبويه (ت 180 هـ): "باب تحقير ما كانت الألف بدلا من عينه، إن كانت بدلا من واو ثم حقرته رددت الواو، وإن كانت بدلا من ياء رددت الياء"<sup>33</sup>.

وتسهم البنية التصغيرية في رد الياء التي قلبت واوا، لعلة سكون الياء وانضمام ما قبلها حيث توجب تحريك الواو، فيزول معه هذا النقل، فتزد الواو إلى أصلها، فيقال في تصغير مُؤَيِّقَات: "مُؤَيِّقَات"، ومُؤَيِّسِر: "مُؤَيِّسِر"<sup>34</sup>.

#### - الحذف:

ترد البنية التصغيرية المتكاملة صوتيا الحرف المحذوف من الكلمة وتعيدها لأصلها فمتى نقصت الكلمة عن وزن "فُعِيل" وهي أدنى بنية تصغيرية<sup>35</sup>، ومن أمثلة ذلك رد فاء كل مصدر فعل أوله واو، فتصغير هذه المصادر يرد ما حذف منها لأنه يزيل علة الحذف المتمثلة في الكسرة، حيث يقال في عدة: "وُعَيْدَة"، و"زُؤَيْنَة": "وُؤَيْنَة" حيث ترد الواو، وهي فاء الكلمة<sup>36</sup>.

ويرد التصغير عين الكلمة، وذلك في نحو كلمة "مُذ" التي تصغر على "مُنَيْذ"، ويرد لام الكلمة كذلك، فتصغير "شفة" على "شُؤَيْفَة" يدل على أن اللام هاء شفاه، وهي دليل على أن ما ذهب من "شُؤَيْفَة" اللام<sup>37</sup>. وذكر ابن منظور (ت 711 هـ) أن "اليد اسم على حرفين، وما كان من الأسامي على

حرفين وقد حذف منه حرف، فلا يرد إلا في التصغير أو في التثنية أو الجمع... وتصغير اليد: يُدَيِّ َةَ

38"

وعليه فإن البنية التصغيرية في العربية هي بنية متكاملة صوتيا لاشتمالها على الضم والفتح والياء مما يمكنها من إزالة علة العدول عن الأصل وهي الثقل، وبالتالي فإنها ترد الفروع إلى أصولها، وهي سمة صوتية صرفية تتميز بها العربية.

### 2.2.3 بنية جمع التكسير:

هي من أهم البنى الصرفية التي تبرز سمات العربية صوتيا وصرفيا من خلال نظرية الأصالة والفرعية، نظرا للتحوّل الداخلي الصوتي الذي يطرأ على بنية الكلمة المكسرة فهو جمع يقوم على تغيير كلي مع ثبات الحروف الأصلية للكلمة، مما يمكّن هذه البنية المتميزة في العربية السمحة من رد الصور الفرعية للكلمات إلى أصولها، ومن بينها تلك التي أُعِلَّ وَسَطُهَا لَأَنَّ البنية التفسيرية تزيل سبب الإعلال، وقد ذهب رضي الدين الاسترابادي (ت 686 هـ) إلى أن التكسير والتصغير يزيلان سبب القلب في اللفظ، فيرجع إلى أصله<sup>39</sup>.

ومن أمثلة ذلك رد الواو التي انقلبت ياء في نحو: "مِيزَان" و"مِيعَاد" حيث تكسر على: "مَوَازِين" و"مَوَاعِيد"، فترد الواو لتحركها فتحة في البنية التفسيرية، لأن سبب قلبها ياء يعود إلى سكونها وانكسار ما قبلها وتزول هذه الأسباب في البنية التفسيرية، يقول سيوييه (ت 180 هـ): "وإنما أبدلوا الياء لاستئصال هذه الواو بعد الكسر، فلما ذهب ما يستثقلون رد الحرف إلى أصله"<sup>40</sup>. كما يرد جمع التكسير الياء التي انقلبت واوا، وهذا بسبب كراهية الياء الساكنة بعد الضم<sup>41</sup>، حيث يزول هذا الثقل في البنية التفسيرية، وهو إزالة الضمة السابقة للياء، فترد الياء، وبالتالي ترد الكلمة إلى أصلها، ومثال ذلك جمع "موقن" و"موسر" على "مَيَاقِن" و"مَيَاسِر".

ومما ترده البنية التفسيرية كذلك الواو التي انقلبت ألفا لعلتها تحركها بعد فتحة، فلما تجتمع مع الواو أو الياء مع حركة الواو أو الياء جنحوا إلى لفظ تؤمن فيه الحركة وهو الألف<sup>42</sup>، لأن أوزان التكسير تغيير بنية الكلمة فتزيل هذا التقارب والتنافر، وترد الكلمة إلى أصلها، ومثال ذلك قولنا في جمع "باب": "أَبَوَاب"، وفي جمع "سَاحَة": "سُوح"، وفي جمع "مَاء": "أَمْوَاه"<sup>43</sup>.

### 3.2.3 بنية النسب:

تتسم بنية النسب في العربية بالحقاق" ياء مشددة بآخر الاسم لتدل على نسبه إلى مجرد عنها وقياسه حذف تاء التأنيث مطلقا، وزيادة التثنية والجمع"<sup>44</sup>، وتسهم هذه البنية في رد ما عدل عن أصله سواء أكان مبدلا أم محذوفا.

ومن تطبيقات رد النسب للحرف المبدل، رده الواو التي انقلبت ألفا في الاسم الثلاثي على غرار الكلمات: "عَصَا" و"حَصَى" و"رَحَى"، حيث تتعارض هذه الألف مع ياء النسبة المشددة، ويتعذر نطقها

في اللسان العربي، لعلة اجتماع الساكنين في الكلمة، فتعود الواو فيقال: "عَصَوِيّ" و"حَصَوِيّ"، و"رَحَوِيّ"<sup>45</sup>.

ويردُ النسب الحرف المحذوف سواءً أكان فاء الكلمة أم عينها أم لا مها، فإذا كان الحرف المحذوف فاءً، وكانت الفاء والعين في الكلمة حرفي علة تُردُّ الفاءُ في بنية النسب، كما يقال في "شَيْبَة": "وَشَوِيّ".

ومن أمثلة ما حذفته لامه: "أَبَوِيّ" و"أَخَوِيّ" و"حَمَوِيّ" في "أَب" و"أخ" و"حَم"<sup>46</sup>، ويقال في "شَفَة": "شَفَهِيّ" حيث ترد الهاء.

### 4.2.3 الضمير:

خصص سيبويه (ت 180 هـ) في كتابه بابا أسماء: باب ما ترده علامة الإضمار إلى أصله<sup>47</sup>، ومن أمثله ما أورده ابن عصفور (ت 669 هـ) عن أصل الهمزة في كلمة "أل" في قوله: "ومما يؤيد أن الأصل "أهل" أنهم إذا أضافوا إلى المضمر قالوا "أهلُك" و"أهلُهُ" لأن المضمر يرد الأشياء إلى أصولها، ولا يقال "ألك" و"أله" إلا قليلا جدا"<sup>48</sup>.

والعلة في ردّ الضمير الفروع إلى أصولها هي تسكين حرف العلة قبله، حيث لا تُقلّب الواو أو الياء إلى الألف إلا إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما، فإذا سُكِّنتا زال سبب قلبهما فرجعنا إلى أصليهما، في نحو: "سَمَوْتُ" و"كَسَوْتُ" و"رَجَوْتُ" و"نَجَوْتُ"، فالضمير هنا أرجع الكلمات إلى أصولها<sup>49</sup>، ومما يردّه الضمير كذلك الحرف المحذوف، ومن أمثله ما أورده ابن عصفور (ت 669 هـ) في قوله: "وقالوا "حَمٌ" وأصله "حَمُوٌ" بدليل قولك "حَمُوَك" فحذفت الواو.

وحذفت أيضا من "أبٌ" و"أخٌ" ... وحذفت في "كرة" لقولهم "كَرَوْتُ بالكرة"، وحذفت من "قلة" وهو أيضا من الواو، لقولهم "قَلَوْتُ بالقلة"<sup>50</sup>.

وعليه فإن الضمائر المتصلة تشكل هي الأخرى مظهرا من مظاهر نظرية الأصالة والفرعية حيث يكشف عن كثير من السمات الصوت صرفية الدالة على عظمة اللسان العربي وعلو مكانته بين الألسنة.

### 5 الخاتمة:

فحوى هذه الدراسة هو أسس التحليل الصرفي للكلمة في التراث اللغوي العربي في ضوء مبدأ التفريع عن الأصول، وهو مبدأ لساني مستمد من أصول الفقه، ورافق الدرس اللغوي العربي منذ عصوره الأولى في شتى مجالاته وفروعه، وقد حاولت إمطة اللثام عن الأسس الصرفية لتحليل الكلمة العربية في ضوء هذا المبدأ؛ واستطاعت التوصل إلى النتائج التالية:

ساير مبدأ التفريع عن الأصول الدرس اللغوي العربي بكل تفرعاته ومستوياته منذ نشأته، ولاسيما في المستوى الصرفي، حيث اعتمده الصرفيون في تحليل النظام الصرفي للعربية وبيان مواطن قوته، حيث ميزوا بموجبه بين الوحدات الصرفية الأصلية والوحدات المتفرعة عنها.

يقوم مبدأ التفريع عن الأصول على قوانين لسانية وصفية دقيقة، على غرار العلامة اللغوية، والاستحقاق اللغوي، والتعميم والتخصيص، والإطلاق والتقييد، وشيوع الاستعمال،

ينبني التحليل الصرفي لبنية الكلمة العربية في ضوء مبدأ التفريع عن الأصول على أساسين اثنين: يتمثل الأول في معالجة التغييرات التي تطرأ على الوحدات الصرفية الأصل بناء على القوانين الصوت صرفية على غرار: الزيادة والإعلال، والإبدال، والقلب المكاني. ويتحقق الثاني برصد آليات وقوانين رد الصور الفرعية إلى أصولها اعتماداً على بعض البنى الصرفية كالتصغير وجمع التكسير والنسب، والضمير.

تعمل القوانين الصوت صرفية المتمثلة في الزيادة والحذف والإعلال والإبدال والقلب المكاني على صون فصاحة الكلمة العربية وجمالية وقعها في الأذن، وذلك لأنها تزيل الثقل وكراهة السمع، كما أنها تسهم في إثراء العربية بكثير من المفردات من خلال إنتاج صور فرعية للكلمات الأصلية.

وللحفاظ على ثبات هذه الأصول تتميز العربية ببنى صرفية تؤدي وظيفة رد الفروع إلى أصولها، فتزد الحروف المحذوفة والمبدلة والمُعَلَّة، وهذا لاتسامها بمزايا صوتية شكلية تمكنها من إزالة سبب العدول المتمثل في التنافر الصوتي، والثقل، ومن بين هذه البنى: التصغير، جمع التكسير، النسب، الضمير.

وختاماً يمكن القول: إن هذه المزايا الكامنة في النظام الصرفي للغة العربية تجعل منها لغة راقية سهلة التعلم – على عراقتها واتساع معجمها، فضلاً عن قابليتها للنمو والتطور ومسايرة العصر.

#### 6. قائمة المصادر والمراجع:

1. جمال الدين ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، ط08، بيروت، 2014.
2. موفق الدين ابن يعيش، شرح المفصل، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ط01، بيروت، 2001.
3. جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر، تح: عبد العال سالم مكرم، دار الرسالة، ط01، بيروت، 1985.
4. عبد الله ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، ط14، القاهرة، 1965.
5. أبو البركات ابن الأنباري، أسرار العربية، تح: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دط، دمشق، 1957.
6. رضي الدين الاسترأبادي، شرح شافية ابن الحاجب، تح: محمد نور الحسن وآخرون، دار الكتب العلمية، دط، بيروت، 1982.
7. أبو البركات ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، ط1961، 04.

8. أبو القاسم الزجاجي، الجمل في النحو، تح: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، ط01، دمشق، 1404هـ - 1984م.
  9. عثمان أبو الفتح ابن جني، سر صناعة الإعراب، تح: حسن هندأوي، دار القلم، ط02، دمشق، 1993.
  10. علي ابن عصفور، الممتع في التصريف، تح: فخر الدين قباوه، دار المعرفة، ط01، 1407هـ - 1987م.
  11. أحمد الحماوي، شذا العرف في فن الصرف، تح: عبد الحميد هندأوي، دار الكتب العلمية، ط03، بيروت، 2005.
  12. عبد الحميد السيد، المغني في علم الصرف، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط01، بيروت، 2009.
  13. عمرو بن عثمان سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط03، القاهرة، 1988.
  14. أبو بكر ابن السراج، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط01، 1985.
  15. حسان، الأصول- دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي العربي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، دط، 1987.
- تُدوّن المصادر والمراجع في آخر المقال مرقمة وبهذا الشكل:

## 6. الهوامش:

1. ينظر: جمال الدين ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، ط08، بيروت، 2014، ج 01، ص114-115.
2. ينظر: المصدر نفسه، ج11، ص164-165.
3. أبو البقاء العكبري، مسائل خلافية في النحو، تح: محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت، ط01، 1992، ج01، ص74.
4. تمام حسان، الأصول- دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي العربي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، دط، 1987، ص58.
5. موفق الدين ابن يعيش، شرح المفصل، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ط01، بيروت، 2001، ج 05، ص88.
6. جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر، تح: عبد العال سالم مكرم، دار الرسالة، ط01، بيروت، 1985، ج 02، ص284.
7. عبد الله ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، ط14، القاهرة، 1965، ص429.
8. أبو البركات ابن الأنباري، أسرار العربية، تح: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دط، دمشق، 1957، ص406.
9. ينظر: رضي الدين الاسترأبادي، شرح شافية ابن الحاجب، تح: محمد نور الحسن وآخرون، دار الكتب العلمية، دط، بيروت، 1982، ج 03، ص226.
10. ينظر: المصدر نفسه، ص227-228.
11. أبو البركات ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، ط1961، ج04، ص217.
12. المصدر نفسه، ص229.
13. أبو القاسم الزجاجي، الجمل في النحو، تح: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، ط01، دمشق، 1404هـ - 1984م، ص260-261.
14. موفق الدين ابن يعيش، شرح المفصل (مصدر سابق)، ج03، ص59.
15. البيت منسوب لرويشد بن كثير الطائي. ينظر: جمال الدين ابن منظور، لسان العرب (مصدر سابق)، ج 08، ص302.
16. عثمان أبو الفتح ابن جني، سر صناعة الإعراب، تح: حسن هندأوي، دار القلم، ط02، دمشق، 1993، ج 01، ص11.
17. رضي الدين الاسترأبادي، شرح شافية ابن الحاجب (مصدر سابق)، ج 03، ص197 - 198.
18. علي ابن عصفور، الممتع في التصريف، تح: فخر الدين قباوه، دار المعرفة، ط01، 1407هـ - 1987م، ج 01، ص27.

19. أحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، ط03، بيروت، 2005، ص13.
20. ابن يعيش، شرح المفصل (مصدر سابق)، ج 06، ص131.
21. أحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف (مرجع سابق)، ص 171.
22. عبد الحميد السيد، المغني في علم الصرف، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط01، بيروت، 2009، ص37.
23. رضي الدين الاسترأبادي، شرح شافية ابن الحاجب (مصدر سابق)، ج 03، ص68.
24. ينظر: موفق الدين ابن يعيش، شرح المفصل (مصدر سابق)، ج 10، ص59.
25. عبد الحميد السيد، المغني في علم الصرف (مرجع سابق)، ص 101.
26. أحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف (مصدر سابق)، ص182.
27. عبد الحميد السيد، المغني في علم الصرف (مرجع سابق)، ص 52.
28. ينظر: عمرو بن عثمان سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط03، القاهرة، 1988، ج03، ص115-116.
29. أبو البركات ابن الأنباري، أسرار العربية (مصدر سابق)، ص321.
30. جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر (مصدر سابق)، ج01، ص28.
31. رضي الدين الاسترأبادي، شرح شافية ابن الحاجب، ج01، ص206.
32. عمرو بن عثمان سيبويه، الكتاب، ج 03، ص458.
33. المصدر السابق، ص461 – 462.
34. ينظر: المصدر نفسه. الصفحة نفسها.
35. ينظر: المصدر نفسه، ص449.
36. ينظر: المصدر نفسه، ص 451.
37. ينظر: المصدر نفسه 03/449 – 450.
38. جمال الدين ابن منظور، لسان العرب، ج16، ص309.
39. ينظر: رضي الدين الاسترأبادي، شرح شافية ابن الحاجب، ج01، ص209-210.
40. عمرو بن عثمان سيبويه، الكتاب، ج03، ص458.
41. ينظر: المصدر نفسه، ج 03، ص459.
42. ينظر: عثمان أبو الفتح ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج01، ص 22.
43. عمرو بن عثمان سيبويه، الكتاب، ج 03، ص 453.
44. رضي الدين الاسترأبادي، شرح شافية ابن الحاجب، ج 02، ص04.
45. ينظر: المصدر السابق، ج 02، ص38.
46. أبو بكر ابن السراج، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط01، 1985، ج03، ص76.
47. ينظر: عمرو بن عثمان سيبويه، الكتاب، ج 01، ص389.
48. علي ابن عصفور، الممتع في التصريف، ج01، ص349.
49. أبو البركات ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ج 01، ص12.
50. علي ابن عصفور، الممتع في التصريف، ج02، ص623.